

أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الاصلاح الجبائي 1992 – دراسة قياسية للفترة (1993-2018)
The impact of the Algerian tax system on public expenditures after the fiscal reform 1992 - Econometric study for the period (1993-2018)-

نظيرة قلادي¹، محمد الأمين وليد طالب²، Nadira Kladi¹، Mohamed Elamine Oualid Taleb²

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، kladi.nadira@gmail.com

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، taleb.oualid@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/ 31

تاريخ القبول: 2020/12/ 19

تاريخ الاستلام: 2020/09/ 10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر النظام الجبائي الجزائري في تغطية النفقات العامة بالجزائر بعد الاصلاح الجبائي 1992، وذلك من خلال الايرادات الجبائية التي يوفرها من جباية عادية وجباية بترولية. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة قياسية باستخدام برنامج Stata 15، وتوصلنا لوجود أثر ذو دلالة احصائية بين المتغيرات التفسيرية (الجباية العادية والبترولية) والمتغير التابع (النفقات العامة)، وكل زيادة في الجباية العادية أو البترولية ستؤدي للزيادة في النفقات العامة والعكس صحيح.

كلمات مفتاحية: ايرادات جبائية، جباية عادية، جباية بترولية، نفقات عامة.

تصنيف JEL: E62, L38

Abstract:

This study aims to know the impact of the Algerian tax system on covering public expenditures in Algeria after the 1992 tax reform, through the tax revenues it provides from regular and petroleum collection. To achieve this goal, we conducted a statistical study using Stata 15. We found that there is a statistically significant effect between the explanatory variables (regular and petroleum collection) and public expenditures, as an increase in regular or oil collection will lead to an increase in public expenditures.

Keywords: tax revenues, regular collection, oil levy, general expenses.

Jel Classification Codes: E62, L38

Résumé:

Cette étude vise à étudier l'impact de la fiscalité algérienne sur la couverture des dépenses publiques en Algérie après la réforme fiscale de l'an 1992 à travers les recettes fiscales qu'elle fournit à partir de la collecte régulière et pétrolière. Pour atteindre cet objectif, nous avons mené une étude statistique à l'aide du programme Stata 15, et nous avons trouvé un effet statistiquement significatif entre les variables explicatives (collecte régulière et pétrolière) et la variable dépendante (dépenses publiques).

Mots-clés: recettes fiscales, collecte régulière, prélèvement pétrolier, dépenses publiques.

Codes de classification de Jel: E62, L38

المؤلف المرسل: نظيرة قلادي، الإيميل: kladi.nadira@gmail.com

1. مقدمة:

يعد النظام الجبائي أحد عناصر النظام الاقتصادي العام، وأداة مالية هامة تنفذ بها السياسة الاقتصادية، ولقد تعرض النظام الجبائي الجزائري بداية التسعينات لإصلاحات جبائية جذرية، حيث تم ادخال هيكل ضريبي جديد واعادة هيكلة القواعد الادارية لإدارة الضرائب، حيث تم الانتقال من نظام الضريبة النوعية إلى نظام الضريبة الشامل. ولقد تزامن هذا التغيير مع الاصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى يتماشى النظام الجبائي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى.

وتحتل الضرائب مكانة خاصة في علم المالية العامة باعتبارها أداة من أدواتها وأهم صورة من صور الايرادات العامة التي تقوم بتغطية النفقات العامة، وهي بذلك تؤثر على توازن الموازنة العامة للدولة. ومع تطور علم المالية العامة، تحول اهتمامه نحو

ايجاد التكامل بين تحليل كل برامج النفقات العامة والضرائب والنظرية الاقتصادية في برامج الانفاق العام وتحصيل الضرائب، للبحث عن موارد مالية لتمويل النفقات العامة. فهذه الضرائب والرسوم المختلفة تعد ايرادات جبائية تساهم في تغطية النفقات العامة، وتنقسم إلى ايرادات جبائية بترولية وايرادات جبائية عادية.

اشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة الايرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (1993-2018)؟
- من خلال هذا التساؤل تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع الاصلاح الجبائي 1992، وماذا جاء فيه؟
 - مما تتكون الايرادات الجبائية في الجزائر؟
 - ما مفهوم النفقات العامة وكيف تصنف في الجزائر؟
 - هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الجبائية العادية) والمتغير التابع النفقات العامة؟
 - هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الجبائية البترولية) والمتغير التابع النفقات العامة؟
- فرضيات البحث:** لتحقيق الهدف من الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل الايرادات الجبائية والمتغير التابع النفقات العامة.

الفرضيات الفرعية: تنبثق عن الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل الجبائية العادية والمتغير التابع النفقات العامة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل الجبائية البترولية والمتغير التابع النفقات العامة.

أهداف البحث:

يهدف من خلال هذا البحث لمجموعة من الأهداف من بينها ما يلي:

- التعرف على الاطار النظري للنظام الجبائي؛
- التعرف على دوافع الاصلاح الجبائي 1992، وأهم ما جاء فيه؛
- التعرف على مفهوم النفقات العامة وتصنيفها بالجزائر؛
- معرفة مدى مساهمة الايرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر للفترة (1993-2018).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة الجبائية، وكونها أداة لتمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار، وبهذا تبرز أهمية الجبائية بما تشكله من أداة مهمة من أدوات تمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار.

منهجية وأدوات البحث:

تحقيقا منا لأهداف البحث و إجابة منا على اشكالية الدراسة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة، حيث تعتمد الدراسة القياسية على برنامج Stata 15 وعلى قاعدة البيانات للمتغيرات المستقلة (الجبائية العادية والجبائية البترولية)، والمتغير التابع (النفقات العامة) خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2018، والتي تعتبر مصدر الاحصائيات المعتمدة في الدراسة القياسية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، أو متغير منه نذكر مايلي:

- دراسة "فاطمة ساجي" بعنوان "فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة"، العدد 20، مجلة المعيار، ديسمبر 2017: هدفت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي تلعبه الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العمومية، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالميزانية والجباية وتحليل المعطيات والاحصائيات المتعلقة بتطور حصيلة الإيرادات ومدى مساهمة الجباية في تمويل النفقات العامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية تحتل الصدارة مقارنة بالجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.
- دراسة ربحية قرينعي، طه حسين نوي بعنوان "أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)"، العدد 34 (01)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية: هدفت هذه الدراسة لابرار الأثر الذي تحدثه إيرادات الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر. ولتحقيق هدف الدراسة قاما الباحثان باستعمال اختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون وانجل غرانجر لتحديد هذا الأثر، وتوصل الباحثان إلى أن الجباية البترولية تؤثر على توازن الميزانية العامة بشكل كبير، إذ أن هناك علاقة طردية تربط بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور إيرادات الجباية البترولية، وذلك لسيطرة هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات للميزانية العامة.
- دراسة عبد الله رابعي بعنوان "دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2016"، العدد 18، مجلة المعيار، جوان 2017: هدفت هذه الورقة البحثية لتوضيح دور الضريبة في التأثير على إيرادات الميزانية العامة للجزائر للفترة (2000/2016)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الضريبة عنصر ديناميكي حساس يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، كما أنه يؤثر بدوره على مجموعة من المؤشرات الحساسة داخل الاقتصاد كالميزانية، وهذا التأثير والتأثر قد يكون سلبيا أو ايجابيا وفقا لما تمليه الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السائدة.

خطة البحث:

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى أربعة محاور جاءت كالآتي:

- النظام الجبائي الجزائري؛
- ماهية النفقات العامة؛
- دور الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة بالجزائر ؛
- تحليل النتائج.

2- النظام الجبائي الجزائري:

للنظام الجبائي أهمية كبيرة في تحقيق السياسات المالية للدولة، وبقدر ما تختلف مفاهيم النظم الضريبية وهيكلها من دولة لأخرى، إلا أنها تتوحد حول أهدافها وأدوارها تبعا لمجموعة الإجراءات والأدوات التي ترسمها السياسة الجبائية، فهذه الأخيرة تنفذ ضمن نظام جبائي معين يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لمفهوم النظام الجبائي وأساسه، وسنتعرض للإصلاح الجبائي في الجزائر سنة 1992، ثم أهم مكونات النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاح الجبائي 1992.

2-1- مفهوم النظام الجبائي وأساسه: للنظام الجبائي عدة تعاريف سنتطرق لبعضها في هذا العنصر، إلى جانب أساسه.

2-1-1- مفهوم النظام الجبائي: لقد تعددت تعاريف النظام الجبائي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع وآخر ضيق. فوفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف" (عثمان، 2000، صفحة 15). أما المفهوم الضيق فيتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع، إلى الربط، إلى التحصيل (حجازي، 2001، صفحة 6).

كما يرى البعض أن النظام الجبائي يتمثل في "هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للهبوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، التي تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب، وبالتالي فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان: أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع، دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله، هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به، وطريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية" (عثمان و العشماوي، دون تاريخ نشر، صفحة 13).

ويعرف النظام الجبائي أيضا على أنه "مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تخطط وتدبر، وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية، ونهائية، وبدون مقابل خاص ومباشر" (الشرقاوي، 1981، صفحة 6).

من التعاريف السابقة، نستخلص أن النظام الجبائي هو عبارة عن مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب، تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محدودة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية. ولهذا فالنظام الجبائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الجبائية، فهو صياغة فنية لها، ويصمم من أجل تحقيق أهدافها.

2-1-2- أسس النظام الجبائي: هناك عدة أسس لاختيار النظام الجبائي نجملها فيما يلي (دراز، 1994، الصفحات 77-78):

- وظيفة الضريبة:

- عدالة النظام الجبائي:

- الإمكانات العملية المتاحة.

2-2- الإصلاح الجبائي في الجزائر 1992: لقد عرفت الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية تهدف لتحقيق غاية أساسية تكمن في انعاش الاقتصاد الوطني، وقد لازم هذه الاصلاحات اصلاح جبائي (SADOUDI, 1995, p. 90). ويقصد بالإصلاح الجبائي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية التي تخللت النظام الجبائي السابق، أي إدخال تغييرات نحو الأحسن بغرض الرفع من مردود النظام الجبائي ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص (جمام، 2010/2009، صفحة 106). ونظرا للوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحديات التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والانتقال لاقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. هذا ما جعل ضرورة إصلاح النظام الجبائي السابق الذي أصبح لا يساير ولا يواكب المستجدات الحديثة، فقد كان يلعب دورا تقليديا وهو التمويل بالإيرادات الجبائية، دون أن يلعب دورا تحفيزيا. كما أن ميزانية الدولة لازالت ليومنا هذا تعتمد على الجباية البترولية، كما كانت هناك ازدواجية التعامل مع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني (قدي، 1997، صفحة 149). ويرجع إصلاح النظام الجبائي الجزائري لعدة نقائص وعيوب نذكرها فيما يلي:

- تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي:

- ثقل العبء الجبائي:

- نظام جبائي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة:

- ضعف العدالة الجبائية:

- ضعف الإدارة الجبائية:

- انتشار الرشوة والتهرب الجبائي:

- عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار.

أما دوليا، فدوافع الإصلاح الجبائي مرتبطة بعدة تحولات هامة تعرضت لها الحياة الاقتصادية الدولية، وتشمل ما يلي (حنيش، 2007/2006، صفحة 124):

- سيطرة النظام الرأسمالي والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية:

- أدت الثورة العلمية التكنولوجية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي؛
 - الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة؛
 - أدت أزمة المديونية التي مسّت دول العالم الثالث لاستمرار أزمتها التنموية.
- 3-2- النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح 1992: لقد كان للنظام الجبائي قبل الإصلاحات دورا تقليديا وهو التمويل بالإيرادات الجبائية دون أن يلعب دورا تحفيزيا، كما كانت هناك ازدواجية التعامل مع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني (قدي، 1997، صفحة 149). بحيث أن مؤسسات القطاع العام كانت تمنح لها امتيازات قانونية، غير أن هذه المؤسسات لم تكن تفي بالتزاماتها الضريبية في غالب الأحيان. أما مؤسسات القطاع الخاص فغالبا ما كانت تخضع للنظام الجزائي، وهو ما يجعل الكثير من الموارد تضيق للخزينة العامة نظرا لأن هذا النظام لا يقف على الموارد المالية الحقيقية لهذه المؤسسات. وقد جاء الإصلاح الجبائي بهدف إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، لكن ميزانية الدولة لازالت ليومنا هذا تعتمد على الجبائية البترولية.

بعد الإصلاح الجبائي 1992 م أصبح هيكل النظام الجبائي الجزائري يتكون من عدة قوانين، نوجزها فيما يلي:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
 - قانون الرسوم على رقم الأعمال؛
 - قانون الطابع؛
 - قانون التسجيل؛
 - قانون الضرائب غير المباشرة؛
 - قانون الجمارك؛
 - قانون الإجراءات الجبائية.
- وقد ارتكز الإصلاح الجبائي لسنة 1992 م على الجبائية العادية، و تضمن العناصر التالية (بوزيدة، 2005، صفحة 99):
- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة؛
 - القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي؛
 - تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- وقد نتج عن هذا الإصلاح تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة. بالإضافة إلى ضرائب و رسوم أخرى من بينها: حقوق التسجيل، الرسم على النشاط المني، الدفع الجزائي (والذي تم الغاؤه بموجب قانون المالية 2006، وعوض بالضريبة الجزائية الوحيدة)، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الطابع، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتجات البترولية، ... الخ. فالدولة تفرض الضرائب والرسوم على السلع و الأفراد أو الشركات لتغطية نفقات المصلحة العامة (EYEBIYI, 2007, p. 3).

3- ماهية النفقات العامة:

لقد مر الانفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من المراحل، هذه الأخيرة تحدّد فيها مفهومه، حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وهذا التطور كان واضحا بين المذاهب الاقتصادية المختلفة. وتحكم النفقة العامة مجموعة من القواعد والضوابط حتى تستطيع تحقيق الأهداف والآثار المرجوة منها (عزري و خوني، 2018، صفحة 185).

3-1- تعريف النفقات العامة: هناك عدّة تعاريف للنفقات العامة نذكر من بينها ما يلي:

- تعرف النفقة العامة بأنها: مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة اداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لاشباع حاجات عامة (الحاج، 2009، صفحة 122).
- وتعرف أيضا بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة اشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في ادارة مجتمعها الانساني (درواسي، 2005، صفحة 341).
- كما تعرف النفقة أيضا بأنها العمل الذي تقوم به الدولة من أجل اشباع الحاجات العامة وتحقيق منفعة عامة عن طريق صرف وانفاق مبالغ مالية تدعى "نفقات عامة" سواء كان ذلك لانتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية (المهايني، 2014، صفحة 9).
- من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن النفقة المالية هي مبالغ مالية تقوم بصرفها هيئات عمومية في اطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الادارية.
- 2-3- تصنيف النفقات العامة في الجزائر: لقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم (17-84) المؤرخ في 1984/07/07 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- 1-2-3- نفقات التسيير: تمثل نفقات التسيير جزءا هاما من النفقات العامة سواء من ناحية الحصة المالية التي بها هذه النفقة أو الدور الفعال لها من خلال تسيير الهياكل الادارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
- أ- تعريفها: تعرف نفقات التسيير بأنها: "تلك النفقات التي تخص النشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والادارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات" (زرواط و مناد، صفحة 7).
- ب- أقسام نفقات التسيير: تنص المادة 24 من القانون (17-84) المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، بأن نفقات التسيير تنقسم لأربعة أبواب (المادة 24)، 1984، صفحة 6):
 - أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛
 - تخصيصات السلطات العامة؛
 - النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح؛
 - التدخلات العمومية.
- وبالنسبة لنفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول -ب- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:
- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، ويحدد قانون المالية المبلغ الاجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الاجمالية لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة؛
- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

2-2-3- نفقات التجهيز:

- أ- تعريفها: ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الانتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة. وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد (لعمارة، 2004، صفحة 58).
- ب- أقسام نفقات التجهيز: تقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الانمائي السنوي، والذي يسمح باعطاء رؤية أكثر وضوحا لنشاط الدولة الاستثماري، وتظهر في الجدول -ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات كما يلي:
 - العناوين، القطاعات، الفصول أو المواد.

4- دور الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة بالجزائر:

لقد عرفت النفقات العامة تزايداً مستمراً عاكساً بذلك سياسة الدولة التوسعية، والتي كانت تهدف لرفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين معتمدة في ذلك على تزايد الإيرادات العامة. ومن أهم العناصر المكونة للإيرادات العامة بالجزائر نجد الجبائية، فهذه الأخيرة تعد من أقدم وأهم مصادر تمويل النفقات العامة، نظراً لحصتها في هيكل الإيرادات العامة للخزينة العامة للدولة.

4-1- تطور النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر للفترة (1993-2018): لقد عرفت الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة تطورات مختلفة خلال الفترة (1993-2018)، هذا ما خلف رصيد موازنة تارة موجب وتارة سالب، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر للفترة (1993-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	البيان	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
1993		313.9	476.62	- 162.71
1994		477.1	566.32	- 89.22
1995		611.7	759.61	- 147.91
1996		825.1	724.60	100.5
1997		926.6	845.1	81.5
1998		774.6	876.0	- 101.4
1999		950.5	961.7	- 11.2
2000		1578.1	1178.1	400
2001		1505.5	1321.0	184.5
2002		1603.2	1550.6	52.6
2003		1974.4	1690.2	284.2
2004		2229.7	1891.8	337.9
2005		3082.6	2052.0	1030.6
2006		3639.8	2453.0	1186.8
2007		3687.8	3108.5	579.3
2008		5190.5	4191.0	999.2
2009		3676.0	4246.3	- 570.3
2010		4392.9	4466.9	- 74
2011		5790.1	5853.6	- 63.5
2012		6339.3	7058.1	- 718.8
2013		5957.5	6024.2	- 66.7
2014		5738.4	6995.7	- 1257.3
2015		5103.1	7656.3	- 2553.2
2016		5042.2	7383.6	- 2341.4
2017		5997.9	7282.7	- 1284.8
2018		6313.9	7726.3	- 1412.4

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى بيانات ONS والمديرية العامة للخزينة DGT

من خلال الجدول نلاحظ التطورات المختلفة لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وأيضاً رصيد الموازنة الذي يحسب من خلال الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك للفترة (1993-2018).

فبالنسبة للإيرادات العامة فقد عرفت زيادة مستمرة في قيمها خلال الفترة (1993-2018)، حيث ارتفعت من 313.9 مليار دج سنة 1993 إلى 926.6 مليار دج سنة 1997، هذا الارتفاع راجع للإصلاح الجبائي 1992، والذي تم من خلاله استحداث ضرائب ورسوم جديدة ومن أهمها: الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي إضافة للرسم على القيمة

المضافة. هذه الضرائب تزيد من الإيرادات الجبائية للدولة وبالتالي الإيرادات العامة، لكون الإيرادات الجبائية مكون أساسي في الإيرادات العامة للدولة. لكن في سنة 1998 انخفضت وأصبحت 774.6 مليار دج، ولكن عاودت الارتفاع سنة 1999 إلى أن وصلت إلى 5190.1 مليار دج سنة 2008، هذا الارتفاع راجع للارتفاع الكبير في أسعار البترول، وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية. لكن سنة 2009 انخفضت الإيرادات العامة إلى 3676.0 مليار دج، هذا الانخفاض راجع للأزمة المالية التي تعرضت لها معظم الدول المتقدمة، والتي أثرت على أسعار البترول، ومن ثم انخفاض الإيرادات الجبائية للميزانية العامة، لكون الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية.

ولكن بعدها ارتفعت الإيرادات العامة قليلا إلى غاية 5957.5 مليار دج سنة 2013، وانخفضت قليلا في الثلاث سنوات الموالية (2014، 2015، 2016)، بسبب انخفاض أسعار البترول، حيث قدرت بـ 5738.4 مليار دج، 5103.1 مليار دج، 5042.2 مليار دج على التوالي، ولكن بعدها ارتفعت إلى أن قدرت بـ 6313.9 مليار دج سنة 2018.

وبالنسبة للنفقات العامة فلقد عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة (1993-2018)، وهذا راجع للسياسة التوسعية للدولة من خلال مجموعة من البرامج التنموية الضخمة، والتي تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي (بوطيب و غزالي، 2019، صفحة 54). حيث ارتفعت من 476.62 مليار دج سنة 1993 لتصل إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012، لكن انخفضت النفقات العامة سنة 2013، حيث قدرت بـ 6024.2 مليار دج وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، وعاودت الارتفاع سنة 2014، بسبب الاستمرار في البرامج الاستثمارية التي قامت بها الدولة، ثم انخفضت قليلا سنة 2016 وسنة 2017، حيث قدرت بـ 7383.6 مليار دج و 7282.7 مليار دج على التوالي، وهذا راجع للسياسة التقشفية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة، ثم عاودت الارتفاع سنة 2018، حيث قدرت بـ 7726.3 مليار دج.

وبالنظر لرصيد الموازنة نجد أنه سجل عجزا ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1995، وهذا العجز راجع لانخفاض أسعار البترول، ولم يصاحبه تخفيض في النفقات. وفي سنة 1996 حققت الموازنة العامة رصيد موجب قيمته 100.5 مليار دج، وفي سنة 1997 وصلت إلى 81.5 مليار دج نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري بالإضافة لارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول. ونتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1998 سجل رصيد الميزانية عجز سنتي 1998 و 1999. ومن سنة 2000 إلى غاية 2008 سجلت الموازنة العامة فائض، وهذا للارتفاع في أسعار البترول. وفي سنة 2009 إلى 2018 عرف رصيد الميزانية عجز، وازداد هذا العجز منذ سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول، و أيضا لزيادة النفقات بشكل كبير نتيجة البرامج التي قامت بها الدولة خلال هذه الفترة.

2-4- هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة (1993-2018): تعد الإيرادات الجبائية من أهم العناصر المشكلة للإيرادات العامة للدولة، وتتكون الإيرادات الجبائية من إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية. والجدول الموالي يوضح تطور هذه الإيرادات الجبائية خلال الفترة (1993-2018):

جدول رقم (2): هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة (1993-2018) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	الإيرادات الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الجباية العادية وحاصل الجمارك			
				ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	التسجيل والطابع	حاصل الجمارك
1993	300.7	179.2	121.5	35.2	52.3	6.7	27.3
1994	398.4	222.2	176.2	44.4	77	6.9	47.9
1995	569.4	336.1	233.3	53.6	99.9	6.4	75.3
1996	786.8	496	290.8	67.5	129.7	9.2	84.4
1997	878.8	564.8	314	81.8	148.1	10.6	73.5
1998	708.5	378.6	329.9	88.1	154.9	11.4	75.5
1999	874.9	560.1	314.8	72.2	149.7	12.7	80.2
2000	1522.5	1173	349.5	98.5	148.5	16.2	86.3

103.7	16.8	165.5	112.2	398.2	956.4	1354.6	2001
128.3	18.9	207.9	127.9	483	942.9	1425.9	2002
143.8	19.3	213.8	148	524.9	1285	1809.9	2003
138.8	19.6	168.9	168.1	495.4	1571	2066.4	2004
143.9	19.6	235.8	241.2	640.5	2268	2908.5	2005
114.8	23.5	324.5	258.1	720.9	2714	3434.9	2006
133.1	28.1	295.9	309.6	766.7	2712	3478.7	2007
153.2	27.7	252.1	462.1	895.1	4089	4984.1	2008
170.2	35.8	378.9	561.7	1147	2413	3560	2009
181.9	39.7	391.7	684.7	1298	2905	4203	2010
222.4	47.4	395	862.3	1527	3980	5507	2011
338.2	56.1	697.3	817	1909	4184	6093	2012
402.3	61.7	737.5	817	2019	3678	5697	2013
369.2	69.9	764.3	875.7	2079.1	3388	5467.1	2014
411.2	84.7	824.3	1034.5	2354.7	2373.5	4728.2	2015
367.6	94.3	857.2	1103.8	2422.9	1781.1	4204	2016
364.7	92.6	990.9	1207.6	2630.0	2127	4782.8	2017
313.5	85.5	1061.8	1185	2648.5	2349.7	4995.5	2018

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى بيانات ONS والمديرية العامة للخزينة DGT

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإيرادات الجبائية تنقسم إلى جباية عادية وجباية بترولية. فبالنسبة للجباية العادية، فيعد تحسين مردوديتها من الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الجبائي في الجزائر، وذلك للرفع من مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة. ولقد عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ 1993، وذلك راجع لمواصلة الحكومة لإصلاحاتها للقطاع الجبائي بهدف زيادة فعاليته، وكذا الحد من التهرب والغش الجبائيين. فلقد ارتفعت إيرادات الجباية العادية من 121.5 مليار دج سنة 1993 إلى 524.9 مليار دج سنة 2003، والارتفاع في إيرادات الجباية العادية من (1993-2003) راجع للإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية بهدف توسيع الوعاء الجبائي ومحاولة احلالها محل الجباية البترولية، إلا أن مساهمتها التمويلية بقيت ضعيفة ومتواضعة نوعا ما.

وفي سنة 2004 انخفضت الجباية العادية قليلا حيث قدرت بـ 495.4 مليار دج، لكن عاودت الارتفاع سنة 2005، حيث قدرت بـ 640.4 مليار دج، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2018، حيث قدرت بـ 2648.5 مليار دج.

وتتكون الجباية العادية من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، إضافة لحاصل التسجيل والطابع وحاصل الجمارك، ونلاحظ تفاوت مساهمة هذه الضرائب والرسوم في الجباية العادية. ونلاحظ تزايد مستمر تقريبا في هذه الضرائب والرسوم خلال الفترة (1993-2018)، وتزامن هذا مع الإصلاحات الجبائية 1992 واستحداث ضرائب مباشرة جديدة: الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة للرسم على القيمة المضافة، والتي أدمجت قيمته في الجدول ضمن الضرائب غير المباشرة. ونلاحظ هيمنة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في المساهمة في الجباية العادية، ثم بعدها يأتي حاصل الجمارك ويليها حاصل التسجيل والطابع.

رغم ارتفاع حصيلة الجباية العادية خلال الفترة (1993-2018) إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما.

وبالنسبة للجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة في بداية سنوات الدراسة لتتدهور سنة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول، هذا الانخفاض راجع لانخفاض الطلب العالمي على البترول في دول جنوب شرق آسيا واليابان بفعل الأزمة الاقتصادية، مما أدى لانخفاض أسعار البترول، هذا بالإضافة لزيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية نتيجة للقرار الصادر من منظمة الأوبك سنة 1997 برفع الإنتاج بـ 10%، هذا ما أدى لانخفاض حصيلة الجباية البترولية. ومع حلول سنة 2000،

بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك لنمو الإيرادات البترولية، وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية. وفي سنة 2009 انخفضت الإيرادات الجبائية، حيث عرفت سنتي 2009 و 2010 تدهورا في أسعار البترول، وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم، مما كان له أثرا واضحا على الجباية البترولية التي انخفضت إلى حوالي 2413 مليار دج في سنة 2009، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010، وانخفضت مجددا خلال الفترة (2013-2016)، حيث في 2014 شهد سوق النفط انخفاضا مفاجئ، وجاء في أسعار البترول بسبب مجموعة من العوامل أهمها: ظهور انتاج النفط الصخري بوم.أ وتراجع الطلب العالمي على النفط والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة لعوامل بيو سياسية أخرى، هذا ما انعكس على مداخيل الجباية البترولية.

3-4- الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية لاجمالي الإيرادات بالجزائر للفترة (1993-2018):

للإيرادات الجبائية دور مهم في هيكل الإيرادات العامة للجزائر، والجدول الموالي يوضح لنا دور وأهمية كل من الجباية العادية والبترولية ضمن هيكل الإيرادات الجبائية، وأيضا أهمية الإيرادات الجبائية ضمن هيكل الإيرادات العامة للفترة (1993-2018):

جدول رقم (3): الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية لاجمالي الإيرادات بالجزائر للفترة (1993-2018) الوحدة: مليار د.ج

البيان السنوات	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الجبائية (2)	الجبائية البترولية (3)	الجبائية العادية (4)	(1)/(2)	(2)/(3)	(2)/(4)
1993	313.9	300.7	179.2	121.5	0.95	0.59	0.41
1994	477.1	398.4	222.2	176.2	0.83	0.55	0.45
1995	611.7	569.4	336.1	233.3	0.93	0.59	0.41
1996	825.1	786.8	496	290.8	0.95	0.63	0.37
1997	926.6	878.8	564.8	314	0.94	0.64	0.36
1998	774.6	708.5	378.6	329.9	0.91	0.53	0.47
1999	950.5	874.9	560.1	314.8	0.92	0.64	0.36
2000	1578.1	1522.5	1173	349.5	0.96	0.77	0.23
2001	1505.5	1354.6	956.4	398.2	0.89	0.7	0.30
2002	1603.2	1425.9	942.9	483	0.88	0.66	0.34
2003	1974.4	1809.9	1285	524.9	0.91	0.7	0.3
2004	2229.7	2066.4	1571	495.4	0.92	0.76	0.24
2005	3082.6	2908.5	2268	640.5	0.94	0.77	0.23
2006	3639.8	3434.9	2714	720.9	0.94	0.79	0.21
2007	3687.8	3478.7	2712	766.7	0.94	0.77	0.23
2008	5190.5	4984.1	4089	895.1	0.96	0.82	0.18
2009	3676.0	3560	2413	1147	0.96	0.67	0.33
2010	4392.9	4203	2905	1298	0.95	0.69	0.31
2011	5790.1	5507	3980	1527	0.95	0.72	0.28
2012	6339.3	6093	4184	1909	0.96	0.68	0.32
2013	5957.5	5697	3678	2019	0.95	0.64	0.36
2014	5738.4	5467.1	3388	2079.1	0.95	0.61	0.39
2015	5103.1	4728.2	2373.5	2354.7	0.92	0.5	0.58
2016	5042.2	4204	1781.1	2422.9	0.83	0.42	0.58
2017	5997.9	4782.8	2127	2630.0	0.79	0.44	0.56

0.53	0.47	0.79	2648.5	2349.7	4995.5	6313.9	2018
------	------	------	--------	--------	--------	--------	------

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى بيانات ONS والمديرية العامة للخزينة DGT

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية، بما فيها الإيرادات العادية والبتروولية عرفت تطور ملحوظا خلال الفترة (1993-2018)، وخلال هذه الفترة الإيرادات الجبائية مساهمة بمتوسط 91% في الإيرادات العامة، ومعظم هذه الإيرادات الجبائية هي إيرادات الجبائية البتروولية بمتوسط 58% من إجمالي الإيرادات الجبائية، والباقي عبارة عن جبائية عادية أي 42%.

4-4- مساهمة الإيرادات الجبائية في النفقات العامة بالجزائر للفترة (1993-2018):

تميزت السياسة الانفاقية بالجزائر بتصاعد معدل الانفاق العام من أجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية، ومن أهم العناصر المكونة للإيرادات العامة في الجزائر كما لاحظنا سابقا نجد الجبائية، فهذه الأخيرة تعدّ من أقدم وأهم مصادر تمويل النفقات العامة، نظرا لحصتها في هيكل الإيرادات العامة للخزينة العامة. وبغرض معرفة أهمية الإيرادات العامة في تمويل النفقات، بالإضافة لأهمية الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة بالجزائر ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (4): مساهمة الإيرادات الجبائية في النفقات العامة بالجزائر للفترة (1993-2018) الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الجبائية (2)	النفقات العامة (3)	(3)/(1)	(3)/(2)
1993	313.9	300.7	476.62	0.65	0.63
1994	477.1	398.4	566.32	0.84	0.7
1995	611.7	569.4	759.61	0.8	0.74
1996	825.1	786.8	724.60	1.13	1.08
1997	926.6	878.8	845.1	1.09	1.03
1998	774.6	708.5	876.0	0.88	0.8
1999	950.5	874.9	961.7	0.98	0.9
2000	1578.1	1522.5	1178.1	1.33	1.29
2001	1505.5	1354.6	1321.0	1.13	1.02
2002	1603.2	1425.9	1550.6	1.03	0.91
2003	1974.4	1809.9	1690.2	1.16	1.07
2004	2229.7	2066.4	1891.8	1.17	1.09
2005	3082.6	2908.5	2052.0	1.5	1.41
2006	3639.8	3434.9	2453.0	1.48	1.40
2007	3687.8	3478.7	3108.5	1.18	1.11
2008	5190.5	4984.1	4191.0	1.23	1.18
2009	3676.0	3560	4246.3	0.86	0.83
2010	4392.9	4203	4466.9	0.98	0.94
2011	5790.1	5507	5853.6	0.98	0.94
2012	6339.3	6093	7058.1	0.89	0.86
2013	5957.5	5697	6024.2	0.98	0.94
2014	5738.4	5467.1	6995.7	0.82	0.78
2015	5103.1	4728.2	7656.3	0.66	0.61
2016	5042.2	4204	7383.6	0.68	0.56
2017	5997.9	4782.8	7282.7	0.82	0.65

2018	6313.9	4995.5	7726.3	0.81	0.64
------	--------	--------	--------	------	------

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى بيانات ONS والمديرية العامة للخزينة DGT

من خلال الجدول يتضح لنا أن السياسة الانفاقية بالجزائر خلال الفترة (1993-2018) تميزت بتصاعد معدل الانفاق العام، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات المنتهجة من قبل الدولة.

فبالرغم من انخفاض أسعار البترول في بعض السنوات، إلا أن الجزائر عمدت إلى زيادة حجم الانفاق العام بوضع العديد من الخطط التنموية كمخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

في سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بسبب انخفاض أسعار البترول. وفي سنة 2014، بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلا أن النفقات العامة ارتفعت، فقد واصلت الجزائر سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي خصوصا مع اعتماد برنامج دعم للنمو الاقتصادي (2015-2019). وكانت مساهمة الإيرادات العامة في تغطيتها بنسبة 82%، حيث 78% منها إيرادات جبائية.

وفي سنة 2015 واصلت النفقات العامة في الارتفاع، ولقد جاء قانون المالية التكميلي 2015 لوضع أحكام تهدف لمواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر في أسعار البترول، من خلال اتباع سياسة التقشف من جهة وزيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية. وكانت مساهمة الإيرادات العامة في تغطيتها بنسبة 66%، حيث 61% منها إيرادات جبائية.

وفي سنة 2016، انخفضت النفقات العامة بنسبة صغيرة نتيجة إلغاء الحكومة لبعض المشاريع الكبرى، وترشيد النفقات. حيث ساهمت الإيرادات العامة في تغطية 68% من النفقات العامة، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية هذه النفقات بـ 56%.

وفي سنة 2017، انخفضت النفقات العامة وهذا راجع لقانون المالية 2017 الذي نصّ على تسقيف النفقات، وهذا للحفاظ على نفقات الاستثمار، وهو ما من شأنه ضمان مخطط الأعباء للمؤسسات على مدى ثلاثة (03) سنوات، والذي سيقترن عنه الحفاظ على مناصب الشغل واتمام المشاريع الجارية، على أن تولي العناية للمشاريع ذات الأثر على النمو الاقتصادي. وفي سنة 2018 ارتفعت النفقات العامة عما كانت عليه في سنة 2017، حيث ساهمت الإيرادات العامة في تغطية 81% من النفقات العامة، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية هذه النفقات بـ 64%.

5- تحليل النتائج:

5-1- توصيف البيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1993-2018)، وتم الحصول على بيانات المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإيرادات الجبائية والمتغير التابع المتمثل في النفقات العامة من الديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للخزينة.

5-2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: تأخذ معادلة أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2018) الشكل التالي:

$$Y = F(X_1, X_2)$$

حيث أن:

Y : النفقات العامة؛

X₁: الجباية العادية؛

X₂: الجباية البترولية.

5-3- اختبارات التحديد لبيانات الدراسة القياسية: تستدعي نماذج البائل التي تعتمد على الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى، القيام ببعض لاختبارات على المتغيرات محل الدراسة لتجنب بعض المشاكل القياسية، كمشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، تواجد الامتداد الخطي المتعدد، اختلاف التباين وعدم استقرارية السلاسل الزمنية.

1-3-5- اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية **Unit root Test**: تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، ولمعينة هذا الاشكال سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون. ويتم طرح الفرضيات الاحصائية التالية:

H_0 : وجود جذر الوحدة للسلسلة غير مستقرة؛

H_1 : عدم وجود جذر الوحدة للسلسلة مستقرة.

باستخدام البرنامج الاحصائي STATA 15 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (5): نتائج اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون لوجود جذر الوحدة

المتغيرات	ADF	Probability	PP	Probability	اختبار الفرضية
y	0.303	0.9775	0.625	0.9882	غير مستقرة عند المستوى I(0)
	5.156-	0.0000	5.264-	0.0000	مستقرة عند المستوى I(1)
x1	1.563-	0.5020	1.513-	0.5272	غير مستقرة عند المستوى I(0)
	5.326-	0.0000	5.351-	0.0000	مستقرة عند المستوى I(1)
x2	2.121	0.9988	1.938	0.9986	غير مستقرة عند المستوى I(0)
	3.421-	0.0103	3.401-	0.0109	مستقرة عند المستوى I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

من الجدول السابق، يتضح لنا أن الفرضية العديمة بالنسبة لجميع المتغيرات كانت مقبولة مما يشير لوجود جذر الوحدة عند المستوى 0، وبعد إجراء الفروقات الأولى لهذه المتغيرات تم رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة وبالتالي يمكننا القول أن المتغيرات $y, x1, x2$ مستقرة عند الدرجة 1 أي I(1).

2-3-5- اختبار التوزيع الطبيعي **Normality Test**: سيتم تطبيق اختبارات متعددة لاختبار الفرض الطبيعي، أي اختبار هل أن المتغير العشوائي u_i يتبع التوزيع الطبيعي (المعتاد) أم لا، وفيما يلي سوف نقدم نتائج الاختبارات الثلاثة لكل بابل:

• اختبار المدرج التكراري للبواقي Histogram of residuals؛

• رسم دالة الاحتمال للمتغير المعتاد (Normal Probability Plot (NPP؛

• اختبار جارك وبيرا Jarque-Bera.

أ- اختبار المدرج التكراري للبواقي Histogram of residuals: لرسم المدرج التكراري ودالة الاحتمال للمتغير المعتاد، وكذلك إجراء اختبار جارك وبيرا على البواقي سنتبع المراحل التالية:

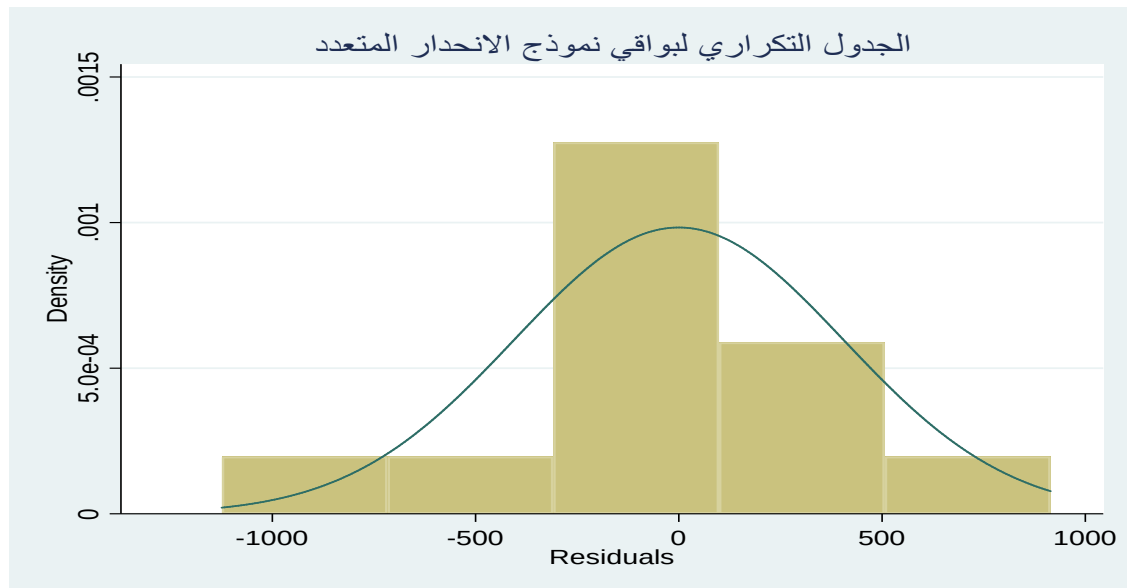
- تقدير الانحدار باستخدام طريقة الانحدار المتعدد بالمربعات الصغرى العادية؛

- حساب قيمة البواقي؛

- رسم المدرج التكراري.

والشكل الموالي يظهر لنا النتائج للمدرجات التكرارية:

شكل رقم (1): الجدول التكراري لبواقي نموذج الانحدار المتعدد



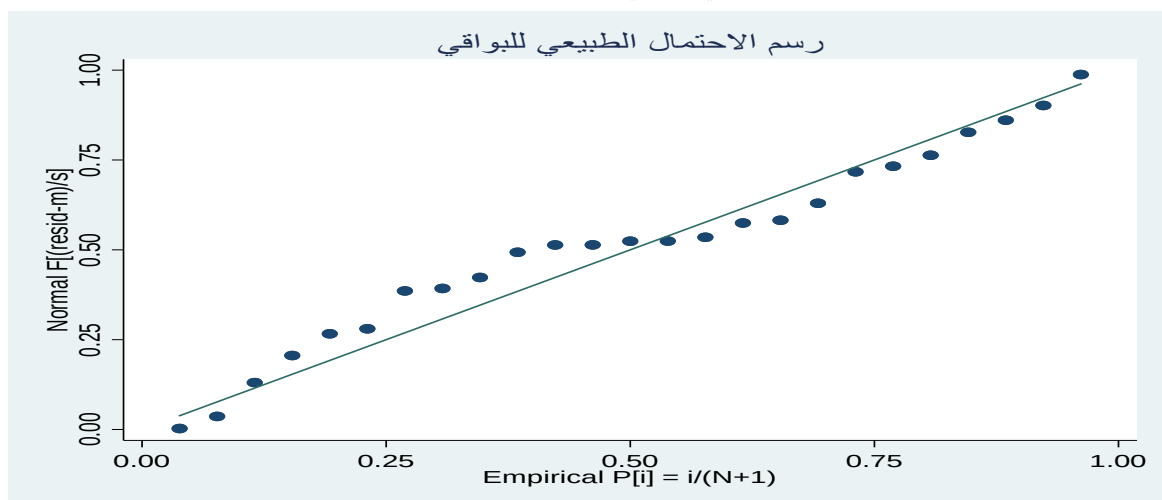
المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

انطلاقا من الشكل السابق، يمكننا القول مبدئيا أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي المعتاد.

ب- رسم دالة الاحتمال للمتغير المعتاد (NPP) Normal Probability Plot (NPP):

تتبع نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمدرج التكراري، ونتحصل على الشكل الموالي:

شكل رقم (2): رسم الاحتمال الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

انطلاقا من الشكل السابق، يمكننا القول مبدئيا أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي المعتاد.

ج- نتائج اختبار جارك وبيرا Jarque-Bera: تحت افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي Residuals فنجد أن اختبار JB بالنسبة للعينات الكبيرة يتبع توزيع مربع كا Chi-square distribution بدرجات حرية 2، وإذا تم حساب القيمة P المناظرة ل JB تكون قيمة صغيرة عندما تختلف JB عن الصفر، كذلك نجد أن القيمة P تكون كبيرة نسبيا كلما اقتربت قيمة الاحصاء JB من الصفر، في هذه الحالة لا نستطيع رفض الفرض العدمي H_0 القائل بأن المتغير محل الاهتمام يتبع التوزيع المعتاد (الطبيعي). والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار جارك وبيرا Jarque-Bera:

جدول رقم (6): نتائج اختبار جارك وبيرا Jarque-Bera

النموذج	
Chi (2)	5033.
Probability	0.1735
قبول أو رفض H_0	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

انطلاقاً من نتائج اختبار جارك وبيرا لبواقي هذا النموذج، نجد أد قيمة Chi (2) تقارب الصفر حيث قدرت بـ 0.5033، وبالتالي القيمة الاحتمالية لـ p المناظرة لـ JB هي $p=0.1735$ ، مما يقودنا إلى قبول الفرضية العديمة H_0 بنسبة 17.35%، ونقول إن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي المعتاد.

3-3-5 اختبار التداخل الخطي المتعدد للمتغيرات التفسيرية Multicollinearity Test: يوضح مقدار معامل تضخم التباين VIF (Variance Inflation Factor) حالة وجود الامتداد الخطي المتعدد، وهذا بحساب قيمته انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$VIF_j = \frac{1}{(1 - R_j^2)}$$

حيث R_j^2 هو معامل الارتباط بين المتغير X_j وباقي المتغيرات، فكلما اقتربت قيمته من 1 كلما اقترب معامل التضخم VIF_i إلى 10. وعموماً إذا زادت قيمته عن $VIF_i > 10$ فإنه يمكن القول عن تواجد ارتباط قوي للمتغير X_j مع باقي المتغيرات. ومن خلال الجدول الموالي سيتم عرض نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (7): نتائج اختبار الامتداد الخطي المتعدد للمتغيرات التفسيرية ضمن النموذج

المتغيرات التفسيرية	VIF	1/VIF
X1	1.02	0.978640
X2	1.02	0.978640
Mean VIF	1.02	-

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

انطلاقاً من نتائج اختبار التداخل الخطي المتعدد، يمكننا ملاحظة أن قيمة متوسط معامل التضخم VIF بالنسبة للمتغيرين، تساوي 1.02 وهي أقل من 10، مما يشير إلى تواجد تداخل خطي غير تام بين المتغيرات ولكنه لا يشكل خطراً على صحة هذا النموذج.

4-3-5 اختبار اختلاف التباين Heteroscedasticity Test: للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين، يمكن استخدام العديد من الاختبارات، ولعل من بين أشهرها هو اختبار Breusch-Pagan Test، بحيث سنقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد وذلك بفرض مدى وجود علاقة جوهرية بين $\hat{u}_t^2$ و Z_t التي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية بالنموذج الأصلي، وهذا باختبار صحة الفرضية العديمة التالية:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_p = 0$$

وننتج الاختبار ظاهرة في الجدول الموالي:

جدول رقم (8): نتائج اختبار اختلاف التباين لكل بائل.

اختبار الفرضية العديمة	القيمة الاحتمالية Prob > F	F القيمة الإحصائية لـ (2, 22)	النموذج
مقبولة	.69580	.370	

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

بناءً على النتائج السابقة فإن الفرضية العديمة مقبولة بنسبة 69.58% مما يشير لعدم وجود اختلاف التباين على مستوى هذا النموذج، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى حفاظ صفة الكفاءة للمعلومات المقدرة، كما أن اختبارات الفروض تصبح دقيقة وأن التنبؤ باستخدام هذه النماذج سيكون ذو مصداقية.

5-3-5- نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد: الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد:

جدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد

المتغير التابع: y			
	القيمة الاحتمالية P		
--	0.0086	5.96	F-test (model)
--	--	(2.22)	درجة الحرية
--	--	0.3513	R ²
--	--	423.8	SSE (SRMSE)
t-statistic	القيمة الاحتمالية P	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
2.63	0.015	0.3708175	X1
2.59	0.017	2.271318	X2
0.23	0.823	28.20	Constant
القيمة الاحتمالية P. ذات معنوية عند المستوى: 1% (p<0.01)***، 5% (p<0.05)**، 10% (p<0.10)*			

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Stata 15

أ- تحليل معلمات نموذج الانحدار: بلغت القيمة الاحتمالية لهذا النموذج (P=0.0086) أي ما تعادل نسبة 0.86 %، كما بلغت F-statistic قيمة 5.96 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة المقدر ب 5.72، 3.44 و 2.56 عند مستويات المعنوية المقبولة 1%، 5% و 10% على التوالي، ما يجعلها تقع في منطقة رفض الفرضية العديمة H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 . ونقول إنه توجد علاقة أو أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات التفسيرية (الجبائية العادية والجبائية البترولية) والمتغير التابع (النفقات العامة) باستخدام هذا النموذج.

ب- تحليل معلمات المتغيرات التفسيرية واختبار الفرضيات: بالنسبة للمتغير التفسيري x1 (الجبائية العادية)، فقد أظهرت نتائج التقدير أنه معنوي إحصائيا حيث بلغت قيمته الاحتمالية p=0.015 أي ما يعادل 1.5%، كما أعطت نتائج التحليل قيمة للإحصائية t مقدرة ب 2.63 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة المقدر ب 2.56 عند مستوى المعنوية المقبولة 10% لهذا النموذج، مما يجعل الفرضية البديلة H_1 لهذا المتغير تقع في منطقة القبول وبالتالي فإن المتغير التفسيري x1 (الجبائية العادية) له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع y (النفقات العامة).

أما المتغير التفسيري x2 (الجبائية البترولية)، فقد أظهرت نتائج التقدير أنه معنوي إحصائيا حيث بلغت قيمته الاحتمالية p=0.017 أي ما يعادل 1.7%، كما أعطت نتائج التحليل قيمة للإحصائية t مقدرة ب 2.59 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة المقدر ب 2.56 عند مستوى المعنوية المقبولة 10% لهذا النموذج، مما يجعل الفرضية البديلة H_1 لهذا المتغير تقع في منطقة القبول وبالتالي فإن المتغير التفسيري x2 (الجبائية البترولية) له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع y (النفقات العامة).

وأخيرا الحد الثابت β_0 لهذا النموذج كانت له نتائج سلبية من حيث الدلالة الإحصائية، حيث بلغت قيمته الاحتمالية p=0.823 أي ما يعادل 82.3%، كما أعطت نتائج التحليل قيمة للإحصائية t مقدرة ب 0.23 وهي قيمة أقل من القيم الحرجة المقدر ب 5.72، 3.44 و 2.56 عند مستويات المعنوية المقبولة 1%، 5% و 10% على التوالي لهذا النموذج، مما يجعل الفرضية العديمة H_0 لهذا الحد تقع في منطقة القبول وبالتالي فإن الحد الثابت لهذا النموذج لا يمكنه التعبير عن قيمة المتغير التابع y في ظل الغياب التام للمتغيرات التفسيرية x1 و x2.

ج- الصيغة الجبرية للنموذج وتحليل معلماته: بعد القيام بمختلف اختبارات التحديد، والتي قادتنا لقبول صحة هذا نموذج في تفسير أثر المتغيرات التفسيرية x1 و x2 على المتغير التابع y، سنقوم بعرض صيغته الجبرية النهائية مع تحليل مختلف معاملاته المقدرة.

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \varepsilon$$

$$y = 28.20801 + 0.3708175 x_1 + 2.271318 x_2 + \varepsilon$$

إن إشارة معامل المتغير التفسيري x_1 تدل على وجود أثر إيجابي على المتغير التابع y وأن التغير بوحدة واحدة $x_1=1$ سيؤدي إلى زيادة قيمة y بـ 0.3708175

أما المتغير التفسيري x_2 فقد أظهر هو التالي معاملا بإشارة موجبة مما يشير إلى وجود أثر إيجابي على المتغير التابع y ، وأن التغير بوحدة واحدة $x_2=1$ سيؤدي إلى زيادة قيمة y بـ 2.271318

أما الحد الثابت من معادلة هذا النموذج فقد قدر بـ 28.20801 وهي القيمة التي من المفروض أن يأخذها المتغير التابع y في غياب المتغيرات التفسيرية x_1 و x_2 . لكن هذه القيمة غير دالة إحصائيا وهذا بالرجوع إلى قيمتها الإحصائية إذ نجدها تساوي $p=0.823$ أي ما يعادل 82.30% وبالتالي فإن الفرضية العديمة H_0 للحد الثابت مقبولة وأن المتغير التابع y لا يمكنه أخذ هذه القيمة

لـ 28.20801 في ظل الغياب التام للمتغيرات التفسيرية x_1 و x_2 .

6- الخاتمة:

من خلال ما استعرضناه اتضح لنا مدى أهمية الإيرادات الجبائية (الجبائية العادية والبتروولية) ومكانتها في الاقتصاد الوطني، كونها الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة، من خلال سيطرتها على جل الإيرادات من جهة واعتمادها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية من جهة أخرى. ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج من بينها ما يلي:

- معظم الإيرادات العامة بالجزائر هي إيرادات جبائية، وجل هذه الأخيرة هي إيرادات جبائية بتروولية؛
- تساهم الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة، حيث ظهرت معلماتها كلها موجبة، مما يترجم قدرة هذه الموارد الجبائية في تغطية حجم النفقات العامة؛
- هناك علاقة طردية بين حجم الإيرادات الجبائية وحجم النفقات العامة، فكلما ارتفع حجم الإيرادات الجبائية ارتفع معه حجم النفقات العامة، وأي تذبذب في مستوى الإيرادات سيصاحبه انخفاض في نسبة تغطية الانفاق العام؛
- تساهم الجبائية العادية في تغطية النفقات العامة، وكلما ارتفع حجم الجبائية العادية ارتفع معه حجم النفقات العامة والعكس صحيح؛
- تساهم الجبائية البتروولية في تغطية النفقات العامة، وكلما ارتفع حجم الجبائية البتروولية ارتفع معه حجم النفقات العامة والعكس صحيح.

مما سبق يمكننا تقديم بعض الاقتراحات منها:

- ترشيد النفقات العامة عن طريق الاستناد لدراسات نوعية وتقنية في اعداد النفقات العامة، وتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية؛
- على الدولة الاهتمام أكثر بالجبائية العادية من خلال تحفيز القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة والسياحة؛
- جذب الاستثمارات نحو المشاريع الانتاجية المهمة، من خلال تقديم تحفيزات بمختلف أنواعها ومراقبة هذه التحفيزات؛
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند اصلاح الجبائي توسيع الأوعية الجبائية بشكل أفقي لا عمودي، وأن نتائج الإصلاح لا تظهر على المدى القصير وإنما على المدى الطويل، ويتطلب ذلك الوقوف على نتائجها وتحليل مردوديتها على المدى القريب والبعيد، فليس من مصلحة الدولة الزيادة العشوائية أو الارتجالية في الضرائب فهذا قد يعطي نتائج عكسية؛
- تحديد ومعالجة مختلف الثغرات وعدم الوضوح في النصوص التي يتضمنها النظام الجبائي في الجزائر، ومحاولة ملاءمتها بما يخدم هذه الأهداف، واستحداث هيئات رقابية جبائية محلية دائمة لمتابعة مدى تنفيذ القوانين والتنظيم الجبائي المعمول به من قبل المكلفين بالضريبة.

6. قائمة المراجع:

- أحمد عبد العزيز الشرفاوي. (1981). السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- المادة (24). (7 يوليو، 1984). القانون رقم (84-17). قانون المالية.
- المادة (35). (7 يوليو، 1984). القانون رقم (84-17). قانون المالية.
- المرسي السيد حجازي. (2001). النظم النظرية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- الناصر بوطيب، و عمر غزالي. (2019). أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2018/1990. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (2)، 52-65.
- جمال لعمارة. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حامد عبد المجيد دراز. (1994). النظم الضريبية. بيروت: الدار الجامعية.
- حميد بوزيدة. (2005). النظام الضريبي الجزائري وتحديد الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004). أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حميد عزري، و رايح خوني. (2018). قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (2)، 184-197.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2000). النظم الضريبية-مدخل تحليلي مقارنة. لاسكندرية: الدار الجامعية.
- سعيد عبد العزيز عثمان، و شكري رجب العشماوي. (دون تاريخ نشر). النظم الضريبية -مدخل نظري وتطبيقي-. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- طارق الحاج. (2009). المالية العامة. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد قدي. (1997). فعالية التمويل بالضريبة في ظل لتغيرات الدولية 1988-1995 -دراسة حلة النظام الضريبي الجزائري-. أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- علي حنيش. (2007/2006). اشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة -دراسة في الجانب الضريبي للفترة (2003-2007)-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- فاطمة الزهراء زرواط، و محمد مناد. (بلا تاريخ). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014. تاريخ الاسترداد 02 09، 2020، من [File:///C:/Users/users/Downloads/804cc03d9646b32da5bfd78a9%20\(1\).pdf](File:///C:/Users/users/Downloads/804cc03d9646b32da5bfd78a9%20(1).pdf)
- محمد خالد المهاني. (2014). المالية العامة. تاريخ الاسترداد 02 09، 2020، من www.inas.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf
- محمود جمام. (2010/2009). النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة.
- مسعود درواسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المراجع الأجنبية

- EYEBIYI, C. (2007). *la mise en place d'une fiscalité de développement dans un pays moins avancé en vue de son émergence*. Bénin: D.G.I.D.
- SADOUDI, A. (1995). *la réforme fiscale*. Alger: annales de IEDF.